

طوفان الأقصى



إحباط محاولة قوات الاحتلال لإنقاذ أحد أسراه في غزة

أكدت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، إفشال مجاهديها محاولة لقوات الاحتلال للوصول إلى أحد الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة، فجر اليوم. وأوضحت القسام أن مجاهديها اكتشفوا القوات الإسرائيلية في أثناء محاولتها التقدم، والتحموا معها ضمن اشتباك. هذا الاشتباك، أدى إلى مقتل الجندي الإسرائيلي، ساعر باروخ، والذي يحمل بطاقة رقمها ٢٠٧٧٧٥٠٣٢. كما سيطرت القسام على بندقية أحد الجنود وجهاز اتصال تابع لهذه القوة الإسرائيلية، وفق ما أعلنت القسام.

استهداف مباشر للجنود والدبابات الإحتلال



تواصلت المقاومة الفلسطينية في غزة التصدي لقوات الاحتلال الإسرائيلي المتوغلة في عدة محاور في قطاع غزة، وتخوض اشتباكات عنيفة شمال غرب وجنوب غزة أكدت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أنها أوقعت قوة إسرائيلية ورجلة متمركزة داخل مبنى في كمين محكم في منطقة التوام شمالي غربي غزة، واستخدمت في الكمين العتبات المضادة للأفراد والقذائف المضادة للتحصينات والرشاشات الثقيلة، مستهدفة على إيقاع الجنود بين قتل وجرح، كما تم استهداف القسام ناقلتين إسرائيليتين شمال مدينة غزة بقذائف "البايسين ١٠٥" وجرافة إسرائيلية من نوع "D9" بحسب جحر الديك شرقي المنطقة الوسطى وحققت فيها إصابة مباشرة.



تقارير رهيبية عن تهريب حياة الفلسطينيين

سرقة وتهريب أعضاء فلسطينيين

رسم: هسبري/محمد علي حياوي

طوفان الأقصى من منظر الشعر العربي

طوفان الأقصى



من الأقصى إلى أقصى البقاع، ندوي الأرض فسي مد الصراع إلى هيما وتل أبيب نعدوا غمنا المسبوت خضنا والمنابا فهبنا نسورا واعتلونا ملكناهم جهارا وارتشفنا فأرعبنا قلوبا وانتهبنا فذاقوا حريتا من كل حدب وبدنا جموعا والتقينا فكان الصبح في نصر قريب وقد شهد الصهانية انكسارا ففروا كلعبيد من الضوري وبالنصر المقاومة استعادت

الشاعر جليل الحزايوي

الجيش الإسرائيلي المهزّب

المصابين بالحروق في الحرب. وفي هذا التقرير قال مدير بنك الجلد الإسرائيلي إن احتياطي «الجلد البشري» في بنك الجلد الإسرائيلي بلغ ١٧ مترا مربعا، وهي أكبر كمية في العالم. وفي عام ٢٠٠٨ م أيضا، أعلن تقرير لقناة CNN الأمريكية أن إسرائيل هي أكبر مركز لتجارة أعضاء الجسم البشري بالعالم.

اعترافات طبيب صهيوني

المصادر الإسرائيلية التي تؤكد الإجراء بأعضاء الجسم كثيرة وعديدة، فعلى سبيل المثال يفيد تقرير مجلة نيوزويك مقولة للدكتور يهودا هايز عام ٢٠٠٩ م وقال الدكتور هايز الذي كان رئيس الطب الشرعي في تل أبيب استخدموا الجلود والفريجات والعظام وصمامات القلب للفلسطينيين للتوقيين أو المهاجرين الأفارقة لإجراء عمليات زرعها للمرضى الإسرائيليين دون الحصول على موافقة من عائلات فلسطينية أو ذويهم. كما استشهدت مجلة نيوزويك بإفاعة مجهولة من الجيش الإسرائيلي أن الإجراء بالأعضاء لا يزال موجودا، لكن يدعي الجيش أن ملف هذه التجارة تم إغلاقه في التسعينيات، وهو ادعاء يتعارض مع ما نشهده اليوم في حرب غزة وكثير من التقارير الوثائقية. ففي الحقيقة، أظهرت حرب غزة أن الجيش الصهيوني هو أحد أكبر الجيوش لتهريب الأعضاء البشرية بالتاكيد.

والإندونيسية شمال غزة. وقالت إن ما لا يقل عن ١٨٥ جثة اختطفها الجيش، لكن لم يتم إعادة سوى ١١١ جثة فقط إلى غزة ومصير الجثث الأخرى مجهول حتى الآن. وحسب تقرير يورونيوز قامت قوات الجيش الصهيوني أيضا في إحدى الحالات بنهب قبر جماعي في باحة مستشفى الشفاء بعد ١٠ أيام من دفن الجثث، فقام قوات الجيش بنقل الجثامين وأخذها معه إلى أماكن مجهولة.

جريمة حرب

مواقفا لإتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ م تلزم الأطراف الحرب باحترام جثث اللواتي وتعتبر عمليات النهب أو التشويه أو أي معاملة مهينة للجثث، عمل غير شرعي. ففي حرب الإحتلال الأخيرة على غزة تم قصف العديد من أماكن غير عسكرية بما فيها مستشفيات ومساجد ومدارس ومئات من أماكن مدنية، والآن أضيفت إلى تلك سرقة الجثث والإجراء بها إلى سجل جرائمها.

أدلة ووثائق الجريمة

وفقا لأدلة تمت سرقة أعضاء من أجساد الضحايا الفلسطينيين في حرب غزة كما تفيد تقارير الأطباء المتواجدين في ساحة المعركة حقيقة الحادث، وبحسب تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش فإن خبراء طبيين في غزة أكدوا اختفاء أعضاء حيوية مثل الكبد والكلبي والقلب والوقوعة والفريجة لبعض الجثث، إلا أنهم قالوا إن سرقة الأعضاء من جميع الجثث لا يمكن ملاحظتها، كما أنه توجد علامات جراحية في الجثث وفي بعض الحالات، تم استبدال الأعضاء الطبيعية بالاصطناعية مثل العيون البلاستيكية وفي بعض الحالات، تم إزالة جلد الجثث بطريقة غير محسوسة.

تفيد فنة أخرى من الأدلة الموثوقة بها أنه تم استخدام أعضاء أجساد الفلسطينيين الذين قتلوا في الصراعات بين عامي ١٩٩٦م و٢٠٠٦م لأبحاث وأغراض طبية في جامعات إسرائيلية، ففي هذا الصدد نقل يورونيوز عن دكتورة ميرا فايس من سكان الأراضي المحتلة، أن الجنين المرضى الإسرائيليين دون موافقة العائلات الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، تسمح التعاليم اليهودية بزراعة أعضاء جنامين الآخرين لإنقاذ حياة البشر. كما يفيد تقرير صادر عن مجلة نيوزويك الأمريكية بأن بعض المسؤولين رفيعي المستوى يؤكدون في عام ٢٠١٤ م استخدام جلود القتلى الفلسطينيين والعمال الأفارقة لعلاج الإسرائيليين والجنود

أفادت تقارير موثوقة بها بأن الجيش الصهيوني يقوم بالإجراء بأعضاء جنامين الضحايا الفلسطينيين في حرب غزة عن طريق سرقتها وتهريبها. ففي عام ٢٠١٨ م أعلنت صحيفة هارتس العبرية في تقرير لها أن تل أبيب أصبحت مركزا للإجراء بالأعضاء البشرية وتهريبها. وقد أثار هذا التقرير ضجة كبيرة آنذاك حتى نفى المتحدث باسم الحكومة للكيان الصهيوني حينها حقيقة هذا الأمر، وادعى أن الكنيست في عام ٢٠٠٨ م صادق على قانون حظر بيع وشراء أعضاء الجسم ونحن كأعضاء الكيان خاضعون للقانون. لكن لم يكن هذا هو التقرير الوحيد الذي تناول هذه الجريمة البشعة، ففي عام ٢٠١٥ م أكد البرلمان الأوروبي في تقرير مفصل أن الأطباء والرضى الإسرائيليين يبيعون دورا رئيسيا في التجارة الدولية لأعضاء الجسم، وأن الوجهة الرئيسية لهذه التجارة القذرة هي أوروبا الشرقية ومناطق أخرى من العالم، وأفاد التقرير نفسه أن هذه التجارة تشمل دول أذربيجان وقبرص وكوسوفو والولايات المتحدة وكوستاريكا وبنما والإكوادور وكولومبيا. لكن تصل القنوات إلى تل أبيب كقاعدة التنسيق في نهاية المطاف وذكر التقرير أن الإحتلال يبيع دورا رئيسيا في شراء وبيع الأعضاء البشرية، إلا أن كل ما نشر حتى الآن عن الإجراء بأعضاء الجسم في إسرائيل، هو بمثابة غيض من فيض مقارنة بحجمه الحقيقي.

جثث مسروقة في حرب غزة

هناك تقارير موثوقة عن الإجراء بسرقة أعضاء جنامين الفلسطينيين في حرب غزة، وأكثر التقارير تفصيلا هو ما نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش الأوروبية، وفي تقريرها الأخير أكدت هذه المنظمة الأوروبية غير الحكومية سرقة جثث الضحايا الفلسطينيين بهدف تهريبها وتوثق الإدعاء بكثير من الوثائق والأدلة، بما في ذلك تصريحات وملاحظات الأطباء وأمورا أخرى لا يمكن إنكارها. ويحدد هذا التقرير أن عدد شهداء غزة في قصف الحرب الأخيرة يزيد عن ٢٠ ألف شهيد، ويرى أن جثث كل هؤلاء الـ ٢٠ ألف لم يتم اكتشافها أو دفنها بعد، وربما تم استهداف معظم هذه الجثث للإجراء بأعضائها. وما أن الجيش الصهيوني هو المشارك والمنسق الرئيسي في المعركة، فهو المتهم الأول بسرقة الجثث بهدف تهريب أعضائها والحصول على الأموال، وأشار تقرير المراقب الأورومتوسطي لحقوق الإنسان إلى أن القوات الصهيونية أتحمت مستشفيات الشفاء

المادة ٩٩ واستمرار الاعتداءات الصهيونية



نظرا لهُول المذبحة البشرية التي ترتكب بحق أهالي غزة من قبل الكيان الصهيوني، خصوصا أن غالبية ضحاياها من الأطفال. ونظرا لأنها تحدث في غضون فترة وجيزة. أرسل الأمين العام للأمم المتحدة خطابا إلى رئيس مجلس الأمن يفصل فيه - للمرة الأولى - المادة التاسعة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة وهي أقوى أداة بيد الأمن العام للأمم المتحدة، والتي تعد بمثابة "ضربة قانونية فاطعة" (حاسمة) جاءه "إسرائيل". وقال الأمين العام أنطونيو غوتيريش على موقع X (تويتر سابقا): في مواجهة الخطر الجسيم لانتهيار النظام الإنساني في غزة، أحث مجلس الأمن على المساعدة في تجنب وقوع كارثة إنسانية وأنشد إعلان وفق إنساني لإطلاق النار". وبينما يتراود اسم «المادة ٩٩» على كل شاشات الإعلام العالمية، يتساءل العديد من المتابعين للشأن الدولي عن أهميتها وأبعاد تفعيلها للمرة الأولى منذ أن أصبح أمينا عاما للأمم المتحدة عام ٢٠١٧، إذ تنص هذه المادة المذكورة على أن "للأمين العام أن يتبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدّد حفظ السلم (السلام) والأمن الدوليين". وتعتبر أدق فلاحين العام يُفعل عبر هذه المادة السلطة التي يمنحها له الميثاق فيما يمكن أن يوصف بخطوة الدستورية الكبرى، تلك المادة تعد أقوى أداة يمتلكها الأمين العام في إطار ميثاق الأمم المتحدة، لهذا فإن تفعيل المادة لم يحدث منذ عقود، وإن جاءت هذه الخطوة من قبل الأمم المتحدة لأنها أقرب بأنها تقرب من نقطة الشلل التام لعملياتها الإنسانية في غزة خصوصا أنه سقط لها ١٣٠ شهيدا من العاملين معها إثر اعتداءات الصهانية، لم تكن هذه المرة الأولى من نوعها للجوء إلى المادة ٩٩ التي استخدمها غوتيريش متأخرا بعد سقوط قرابة ١٧ ألفا و ٥٠٠ شهيد في غزة حيث كانت المرة الأخيرة التي استخدمت فيها هذه المادة عام ٢٠٠٦، وبذلك تكون هذه المادة استخدمت ١٠ مرات فقط منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وهذه المرة هي: الكونغو (١٣ يوليو «تموز» ١٩٦٠)، وشرق باكستان (٣ ديسمبر «كانون الأول» ١٩٧١)، وقبرص (١١ يوليو ١٩٧٤)، وأزمة الرهائن الأميركيين في إيران (٢٥ نوفمبر «تشرين الثاني» ١٩٧٩)، والحرب الإيرانية - العراقية (٢٣ سبتمبر «أيلول» ١٩٨٠)، ولبنان (١٥ أغسطس «آب» ١٩٨٩)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٥ مايو «أيار» ٢٠٠٣)، وليبيريا (٢٨ يونيو «حزيران» ٢٠٠٣)، ولبنان (٢٩ يوليو ٢٠٠٦)، والأوغندا، ولكن رغم أنها تعدّ الأداة الأقوى قانونيا بيد منظمة الأمم المتحدة، وعلاوة على (إضافة إلى) أنها تعتبر بمثابة إقرار أمي بجرائم الإبادة الجماعية غير المسبوقة التي يرتكبها الصهانية، إلا أنها لم تتمكن من إيقاف عجلة الإجرام الصهيونية التي جأملت تفعيل هذه المادة وواصلت ارتكاب جرائمها في غزة، فمقتاتلات العدو تواصل اعتداءاتها دون أي رادع، والشهداء ما زالوا يتساقطون تباعا وباعداد مخيفة، والبشرية في ذروة حنقها من الكيان الصهيوني، والدعوات العالمية تتعظم تجاسبه "إسرائيل" فيما الأخيرة تواصل صم (صمم) أذانها أمام هذا الحجم الهائل من الدعوات الدولية.

ملحوظة

مهدي عزيزي خبير سياسي